الدرس السابع: المنهج التاريخي

1.مفهوم المنهج التاريخي:

المنهج التاريخي هو منهج بحث علمي يستند إلى استكشاف وتحليل الحقائق التاريخية من خلال فحص وتركيب الأحداث والوقائع الماضية الموثقة في الوثائق والأدلة التاريخية. يهدف هذا المنهج إلى إعطاء تفسيرات وتنبؤات علمية في صورة نظريات وقوانين عامة وثابتة نسبيا؛ يُعتبر عملية عقلية تجري في الحاضر حول أحداث ماضية، وتعتمد على استرجاع هذه الأحداث بطريقة ذهنية.

إن سياق المنهج التاريخي يشمل جمع المعلومات حول الأحداث والحقائق الماضية وفحصها ونقدها وتحليلها، مع التأكد من صحتها وترتيبها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها. يُعتبر المنهج العلمي واقعيًا، حيث يركز على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بالمستقبل.

ويرتكز المنهج التاريخي على الفحص الدقيق والنقد الموضوعي للمصادر المختلفة للحقائق التاريخية، ويستخدم وسائل البحث العلمي والأدوات المتاحة في العمليات البحثية

ويشترط في الباحث الذي ينتهج المنهج التاريخي ضرورة تمتعه بالنزاهة والصدق والموضوعية والروح العلمية تظهر كجزء أساسي من المنهج التاريخي. يجب على الباحث أن يكون حذرًا ويبتعد عن الخرافات، مع التركيز على دراسة كل ما له علاقة بالحدث، وذلك من خلال فحص الأقوال والوثائق والمرئيات وغيرها من المصادر.

إذن فإن المنهج التاريخي هو أداة قوية لفهم وتحليل الأحداث التاريخية وتوجيه التفكير نحو فهم أفضل للماضي وتوجيه التخطيط للمستقبل.

2.خطوات المنهج التاريخي:

1.2 تحديد المشكلة العلمية التاريخية:

تحديد المشكلة العلمية هو الخطوة الأولى والحاسمة في البحث العلمي، حيث تمثل الفكرة المحورية للبحث حيث يتطلب تحديد المشكلة أن يتم أولا:

- **تحديد العلاقة بين المتغيرين:**

يجب أن تعبّر المشكلة عن العلاقة بين متغيرين أو أكثر، مما يساهم في توجيه البحث نحو فحص وتحليل هذه العلاقة.

وثانيا:

- **صياغة ووضوح المشكلة:**

ينبغي أن تكون المشكلة صياغة جيدة وواضحة جامعة لكافة عناصرها، مما يسهم في فهمها واستيعابها بشكل شامل.

2.2جمع المعلومات والمصادر التاريخية:

حيث تتضمن هذه الخطوة:

- **حصر المصادر:**

جمع وحصر كافة المصادر والوثائق والآثار والتسجيلات المتصلة بعناصر المشكلة المحددة.

- **استخدام مصادر متنوعة:**

استخدام مصادر أولية مباشرة مثل الوثائق الأصلية والآثار، بالإضافة إلى مصادر ثانوية غير مباشرة مثل دراسات الآثار والأعمال التاريخية.

3.2تحليل الوثائق:

وذلك من خلال دراسة وتحليل الوثائق والمصادر بطريقة علمية سليمة لضمان صحة المعلومات والتأكد من مضمونها.

نقد وتقييم المصادر:

نقد وتقييم المصادر هو خطوة حيوية للتحقق من جودة وموثوقية المعلومات، وتشمل:

عملية التحقق من صحة المعلومات المتاحة في المصادر من خلال البحث الدقيق.

تقييم شخصية أصحاب المصادر:

وذلك من خلال تقييم شخصية ومصداقية أصحاب المصادر، وتحديد ما إذا كانوا مؤهلين لتقديم معلومات صحيحة.

نقد خارجي:

يتعلق النقد الخارجي بفحص مظهر الوثائق من الخارج بهدف تحديد أصلها وقيمتها التاريخية. يشمل هذا النقد:

- تحديد أصل الوثيقة

يُجري الباحث تحليلًا لمظهر الوثيقة لتحديد مدى صحة العناصر الخارجية والمواصفات التي تشير إلى أصالتها.

- تحليل القيمة التاريخية:

يتم تقييم قيمة الوثيقة التاريخية بناءً على مظهرها الخارجي والمعلومات التي يمكن استخلاصها منها.

نقد داخلي:

يتعلق النقد الداخلي بدراسة وتحليل المادة التاريخية للوثيقة ومقارنتها، وذلك للتأكد من أصالة الأحداث بمتابعة قواعد المنهج التاريخي. يتضمن ذلك:

- استخدام الاستدلالات والتجريب:

يقوم الباحث بدراسة الفترة التاريخية واستخدام الاستدلالات والتجارب لضمان توجيه البحث نحو فحص وتحليل أكثر دقة.

- تحليل انسجام الوثائق:

يقوم الباحث بدراسة مدى انسجام كل الوثائق المتعلقة بنفس الظاهرة، وذلك باستخدام الاستدلالات والتحليل.

توجيه التحقق من الأصالة:

و يشمل ذلك التحقق من أصالة الأحداث باستمرار عبر الاستناد إلى قراءة نقدية، وشك، ومساءلة، واستنتاج.

4.2عملية التركيب والتفسير التاريخي:

في هذه المرحلة، يتم تشكيل الفرضيات والقوانين المفسرة للحقيقة التاريخية بصورة نظرية أو قانون ثابت. تشمل هذه المرحلة:

تكوين محصلة الباحث:

يتعين على الباحث تكوين محصلة واضحة حول الحقائق التي جمعها وتحليلها.

تنظيم المعلومات:

يتم تنظيم المعلومات والحقائق بشكل منطقي وتصنيفها وترتيبها وفقًا لتسلسل الأحداث.

ربط الحقائق بواسطة علاقات حتمية وسببية:

يتم ربط الحقائق التاريخية بواسطة علاقات حتمية وسببية، مما يُسهم في تفسير تسلسل الأحداث وتفاعلاتها.

استخلاص النتائج:

يُستخلص الباحث النتائج النهائية بناءً على التحليل والتفسير الذي تم في مراحل سابقة، وتكوين فهم متكامل وشامل للحقيقة التاريخية.

المصدر: من تلخيص الأستاذ المكلف بالمادة استنادا إلى محاضرات منشورة للأستاذة وردة سالمي، بعنوان – منهجية العلوم القانونية–، كلية الحقوق جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2022–2023.